

مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويل بشروط نفي الانتماء الوطني!

إعداد:
فراس جابر

مساعدة بحث:
نادين مسلم

حزيران 2024

5 شارع السهل، رام الله - فلسطين

هاتف: 02-2955065

البريد الإلكتروني: almarsad@almarsad.ps

الموقع الإلكتروني: www.almarsad.ps

جميع الحقوق محفوظة ©

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

2024

الفلسطينيون والوكالة الأمريكية للتنمية: هيمنة سامة!

ارتبط تاريخ وجود الوكالة الأمريكية للتنمية والمعروفة باسم USAID بإنشاء السلطة الفلسطينية عقب توقيع إتفاقية أوسلو سيئة الصيت، وتحديداً عام 1994 حيث افتتحت الوكالة أول مكتب بعثة لها للعمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وجاء دور وكالة التنمية الأمريكية بشكل أساسي لتعزيز ما سمي «بحل الدولتين» ولبناء مؤسسات الدولة عبر دعم مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والاحتلال، حيث عملت على تمويل كل من الحكومة الفلسطينية، القطاع الخاص، والمؤسسات الأهلية ضمن برامج ومشاريع متعددة، وتشكل الوكالة أداة رئيسة للإدارة الأمريكية من أجل الهيمنة «الناعمة» على عدد كبير من دول العالم الثالث، وذلك من خلال المساعدات التنموية والإنسانية على حد سواء، وبميزانية سنوية بلغت 50 مليار دولار.

طوال هذه الفترة جرى تقبل مشاريع وكالة التنمية الأمريكية في ظل مناخ بناء السلطة الفلسطينية والانتخابات، ومحاولة التأثير على المزاج الشعبي الفلسطيني المعادي للإدارات الأمريكية بسبب دعمها المستمر للاحتلال، ونجح ذلك إلى حد كبير في استدخال عمل الوكالة الأمريكية للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغيرها من المؤسسات الأمريكية الأخرى.

اندلعت الانتفاضة الثانية عام 2000 وعلى إثرها توقف تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية لفترة محدودة، بسبب رغبة الأمريكيين في عقاب الرئيس الفلسطيني أبو عمار، وبسبب الاتهامات الهزيلة للوكالة بأنها تمول الفلسطينيين في ظل هجمات المقاومة ضد الاحتلال. عاودت الوكالة بعد فترة توقف لعملها في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب رغبتها في إدامة تأثيرها على الفلسطينيين وعدم إنبهار منظومة عملها وعلاقاتها داخل بنية الحكم السياسي الفلسطيني، ورأى لاري جاربر، مدير الوكالة الأمريكية في الأراضي الفلسطينية في الفترة ما بين 1999 - 2004 أنه «على الرغم من القيود السياسية والأمنية الكبيرة، فقد تحولت برامج التنمية الطموحة التي كانت تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قبل الانتفاضة إلى جهود ناجحة للتخفيف من العواقب الإنسانية لواقع الانتفاضة»¹ وحسب تعبير المدير السابق للوكالة فإن هناك «قيوداً سياسية وأمنية كبيرة» حتى وفقاً لمعايير الأمريكيين أنفسهم، الأمر الذي يعني أن الوكالة عملت تحت السيطرة الكاملة للاحتلال ووفقاً لمطالبه وأهدافه.

الجهود الناجحة كما يصفها مدير الوكالة لم تكن مجانية، بل جاءت بأثمان كبيرة وبشروط سياسية واضحة، تتكثف في التعهد «ببند الإرهاب» وهو المصطلح الذي يطلقه الغربيون وبضمنهم الأمريكيون والاحتلال على جهود المقاومة الفلسطينية وحركات التحرير الفلسطينية للتخلص من الاحتلال، ولكن الإدارة الأمريكية كانت مصرة على استمرار وتعزيز دورها في الأراضي الفلسطينية. وكما عبر عنه مديرها السابق بأن: تنفيذ هذا البرنامج المتعدد الأوجه وسط الهجمات المتكررة والرود العسكرية لم يكن بالمهمة السهلة. ويتطلب العبور بين «إسرائيل» والأراضي الفلسطينية الحصول على التصاريح اللازمة من سلطات الاحتلال، ويتطلب القانون الأمريكي إجراء فحص مكثف للشركاء الفلسطينيين

1 Larry Garber, "The Demise of USAID Efforts in the West Bank and Gaza," Washington Report on Middle East Affairs (February 10, 2019). Website: <https://n9.cl/sm4j3>.

للتأكد من عدم انتمائهم لمنظمات «إرهابية» أو بالمعنى الأصح حركات المقاومة الفلسطينية. وكانت الأداة الرئيسية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تسهيل هذه الجهود هم الموظفين «الموهوبين» من الأمريكيين والإسرائيليين والفلسطينيين الذين ظلوا طوال أسوأ أيام الانتفاضة ملتزمين بهدف مشترك والذين ضمنوا أن تظل مهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية واحة للتعاون والاحترام المتبادل.²

يكتف الاقتباس السابق رؤية الأمريكيين لدورهم وطريقة عملهم مع الفلسطينيين، وهي الوصول إلى مفاوضات السلام، حتى لو لم تعين تقديم أي حلول سياسية جديّة للفلسطينيين، ولكن استمرار عملهم جاء مع كثير من الاشتراطات السياسية والأمنية، والتي أصبحت مشهورة بعدها من خلال بند «نبذ الإرهاب»، والذي يعني التوقيع على وثيقة تدين المقاومة الفلسطينية ضمن عقود المشاريع الممولة منهم، إضافة لتقديم أسماء أعضاء مجالس إدارة المؤسسات، والطواقم، والمستفيدين/ات، وحتى الموردين ليتم فحص ارتباطهم بالأحزاب الفلسطينية المذكورة على قائمة «الإرهاب الأمريكية»، ورفض التعاقد مع أي مؤسسة أو شخص يثبت صلته بهذه الأحزاب، وكذلك رفض تقديم الخدمة.

الفحص الأمني أو ما يعرف اختصاراً بـ (Vetting) يتم من خلال آلية أمنية ترتبط بقواعد بيانات عامة وغير عامة (قاعدة بيانات أمنية أمريكية)³، وكذلك قاعدة بيانات أمنية تابعة للاحتلال، لإجراء فحص الخلفية الأمنية والتأكد من عدم عمل المؤسسات والأطراف التي يتم تمويلها مع أي من الأحزاب السياسية الفلسطينية المذكورة على القائمة الأمريكية، وهذا يعني بالضرورة خلق «مسافة حياء» بين الفلسطينيين العاملين على المشاريع الأمريكية وبين حركة التحرر الفلسطينية، وجرى هذا طبعاً بموافقة السلطة الفلسطينية، التي تابعت تلقي التمويل من الأمريكيين، وبضمنه تمويل الأجهزة الأمنية الفلسطينية لمتابعة مهامها ضمن توجهات التنسيق الأمني والدفاع عن إتفاقية أوسلو.

عاودت الوكالة عملها بعد عام 2004، وتحديدًا بعد اغتيال الرئيس ياسر عرفات، وبدء التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية، والتي أدت إلى انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية، وفوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيلها لأول حكومة مخالفة للخط السياسي التابع لحركة فتح. لكن هذا لم يمدد عقاب، إذ قامت الحكومة الأمريكية بوقف تمويل الحكومة الفلسطينية بسبب وجود حزب «مصنّف» حسب قوائم «الإرهاب» الأمريكية «وقد تطلب الاستيلاء على غزة في عام 2006 إعادة توجيه الجهود بعيداً عن العمل مع الكيانات التي تسيطر عليها حماس، وفقاً للقوانين الأمريكية، لكن هذا لا يعني وقف البرامج في قطاع غزة. وكما كان صحيحاً منذ البداية، تم تنفيذ البرامج بالتعاون والدعم من السلطات العسكرية الإسرائيلية، التي قدرت الأهمية السياسية والاقتصادية لهذه الجهود»⁴.

2 Ibid.

3 USAID Official Website: <https://n9.cl/8d4ak>.

4 Garber, "The Demise of USAID Efforts".

تؤشر التصريحات السابقة إلى قرار الأمريكيين باستمرار العمل داخل الأراضي الفلسطينية لفرض أجندتهم ورؤيتهم المتمثلة «بحل الدولتين وتحقيق السلام» والتي تترجم حرفياً بدعم الاحتلال وإدامته، وكذلك قدرتهم على الالتفاف على الحكومة الفلسطينية الشرعية من خلال خلق برامج «مستقلة» تعمل دون أي تنسيق أو تعاون مع الحكومة الفلسطينية، وهذا يتضح من خلال المصاريف المالية المرتبطة بتقديم الدعم الأمريكي، والتي تراوحت بين 2% وصولاً إلى 8% من قيمة التمويل الأمريكي لسنوات 2006 و2017،⁵ وتساعد هذا المنحى بعد الحسم العسكري في القطاع من خلال الحفاظ على وتيرة برامج ومشاريع تعمل بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية وبمعزل عن حكومة الأمر الواقع في القطاع. لكن هذه التصريحات تؤشر، وبشكل خطير، إلى توافق الأجنحة الأمريكية مع أجنحة الاحتلال العسكرية وفقاً لتصريحات المدير السابق للوكالة، وحتى سيطرة وهيمنة الاحتلال على أجنحة الوكالة الأمريكية وفقاً لتصريحات جاريير السابقة.

التحولات في طريقة عمل الوكالة الأمريكية لم تمر دون مقاومة ورفض واسعين، وإن كانت السلطة الفلسطينية لم تعلن موقفاً صريحاً منها إلا أنها استمرت بالعمل والتعاون مع هذه البرامج، على خلاف المجتمع المدني الفلسطيني، الذي بلور موقفاً واضحاً، تجمعت حوله غالبية المؤسسات الأهلية الفلسطينية برفض الشروط الأمريكية للتمويل، ومقاطعة البرامج الأمريكية التي تعمل بالتعاون أو من خلال هذه المؤسسات.⁶ حيث انصبّت جهود كبيرة للوكالة الأمريكية لإعادة «بناء» الأجهزة الأمنية والجهاز القضائي، وسرعان ما تحولت الأجهزة الأمنية والقضائية إلى أدوات قمع للحريات وحرية التعبير، وبما يخدم القبضة الأمنية بدلاً من خدمة أهداف الشعب الفلسطيني.

ذهبت جهود الوكالة الأمريكية للتنمية للترويج لنفسها كفاعل «خير» بين الفلسطينيين أدرج الرياح، إذ سرعان ما تحول المزاج الشعبي والمؤسساتي والحزبي نحو تصنيف الوكالة وتمويلها في خانة معاداة حقوق الشعب الفلسطيني، وأصبحت المشاريع الأمريكية، والتي نفذت بشكل مستقل بعيداً عن شراكة المجتمع المدني الفلسطيني أو رقابة الأجهزة الرسمية الحكومية، تفشل في تحقيق أهدافها بسبب المقاطعة الواسعة والهجوم الكبير عليها، وتحولت نحو العمل مع قطاعات بعيدة نسبياً عن حسابات العمل الوطني والسياسي، مثل التركيز على مشاريع البنية التحتية مع البلديات، وتحديدًا تلك التي سيطر عليها مؤيدو حركة فتح، والتي سرعان ما فقدت رونقها بسبب الحواجز العسكرية أو بسبب تدميرها وتجريفها عند اقتحام الاحتلال للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وبالمحصلة أنتجت المشاريع الأمريكية مجموعاً صفرياً.

5 "Termination of US Aid to Palestine: Economic and Social Repercussions and Ways Forward" Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) (February 2019). Website: <https://n9.cl/c2lms>.

6 إضافة لنص قانون الجمعيات الخيرية رقم (١) لعام ٢٠٠٠ والذي نص على منع أي تمويل سياسي للمؤسسات الأهلية، فقد نجحت المؤسسات الأهلية في بلورة مدونة سلوك تشدد على منع التمويل المشروط سياسياً. للمزيد أنظر: <https://n9.cl/u0d8s>.

التمويل الأمريكي بين الجزيرة والعصا!

استمرت الوكالة الأمريكية للتنمية في عملها بهذه الطريقة لغاية إنتخاب الرئيس الأمريكي ترامب عام 2017، والذي إثر انتخابه اتخذ قراراً بوقف تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية للفلسطينيين، حيث لم يجرِ رصد أي مخصصات مالية خلال أعوام 2018 و2019، وجرى وقف المشاريع الأمريكية وإنهاء عقود الموظفين الفلسطينيين والأمريكيين وغيرهم، وأخيراً جرى إنهاء عمل مكتب بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية للأراضي الفلسطينية، ومقره في تل أبيب. وقد بلغ التمويل الأمريكي المقدم من عام 2001 – 2018 حوالي 6.9 مليار دولاراً، وقبل عام 2001 كان التمويل الأمريكي لا يتجاوز 100 مليون دولار سنوياً.⁷

السبب الرسمي لوقف التمويل، هو الطلب الرسمي الفلسطيني بإنهاء التمويل الأمريكي بسبب إقرار قانون أمريكي يتيح للأمريكيين رفع دعاوي أمام المحاكم الأمريكية ضد أي جهات تتلقى تمويلاً حكومياً أمريكياً⁸، الأمر الذي عنى استخدام الحركة الصهيونية هذا القانون (والذي جرى إقراره بفضل اللوبي الصهيوني) لرفع دعاوى مالية ضخمة ضد السلطة الفلسطينية على خلفية ادعاءات «الإرهاب» بسبب ادعاءات دفع رواتب للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، أو رواتب أسر الشهداء.

كما اتخذ الرئيس الأمريكي السابق حينها قراراً بوقف تمويل الأونروا⁹، حيث بلغ التمويل الأمريكي للأونروا منذ عام 1950 حتى تاريخ وقف التمويل حوالي 6.25 مليار دولار أمريكي¹⁰، وقد جاء هذا الوقف ضمن جهوده لعقاب الفلسطينيين، رغم غياب أي فعل مقاوم فلسطيني بارز حينها في الضفة الغربية، إذ لم تحث الإدارة الأمريكية كما سابقتها خلال الانتفاضة الثانية عن مبررات لإيقاف تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية للفلسطينيين، وإنما اتخذت موقفاً عدائياً أكثر وضوحاً، سواء تمثل هذا العداء بتصاعد حدة الموقف السياسي الأمريكي المعادي لفكرة «الدولة» الفلسطينية من خلال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، أو من خلال استخدام التمويل الأمريكي كعصا غليظة لعقاب الفلسطينيين لرفضهم علنياً – على الأقل - صفقة القرن، والتي كانت تمهد بشكل أو بآخر إلى إنهاء القضية الفلسطينية.

استمرت فترة رئاسة ترامب واضحة في تعاملها العدائي المباشر مع الفلسطينيين، مع استمرار ازديادها للسلطة الفلسطينية من خلال تهميش التواصل الرسمي الأمريكي معهم للحدود الدنيا- مستوى مساعد وكيل وزارة الخارجية-، ولكن شهدت هذه الفترة الكف عن استخدام أقنعة السياسة الأمريكية، إذ برز الوجه الاستعماري الأمريكي على حقيقته دون قيود أو تظاهر، واستمر هذا حتى

7 "Termination of US Aid to Palestine".

8 "U.S. Ends Aid to West Bank, Gaza at Palestinian Authority's Request" Haaretz (February 1, 2019). Website: <https://n9.cl/ehrw>.

9 «إدارة ترامب توقف كل المعونات الأمريكية للفلسطينيين بالضفة الغربية المحتلة وغزة» بي بي سي عربي (٢ شباط ٢٠١٩). الرابط الإلكتروني: <https://n9.cl/11471g>

10 "Termination of US Aid to Palestine".

جرى انتخاب الرئيس بايدن، والذي أعاد استخدام سياسة الديمقراطيين الداعية إلى «احتواء» الفلسطينيين بعرض الجزرة ولكن دون تقديم أي لفتات سياسية ذات معنى، أي تغليف السياسات الاستعمارية بطبقة سكر سامة.

في هذا الإطار عرضت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) إطار عملها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بعد عودة الديمقراطيين للحكم، من خلال التعهد بتقديم أكثر من 500 مليون دولار على مدى سنوات 2021 – 2024. وذلك لدعم «حل الدولتين»، وتحديدًا في البرامج والقطاعات التالية: الانتعاش الاقتصادي والنمو، تمكين الشباب، الديمقراطية والحكم، المياه والصرف الصحي، الفئات السكانية الضعيفة، والمساعدة الإنسانية، وبناء السلام وحل النزاعات.¹¹

وكما سنرى في التحليل أدناه عادت الوكالة إلى سيرتها الأولى، أي بيع الوهم للفلسطينيين، من خلال «التبشير» بحل الدولتين، ولكن كان الأمر الأوضح في هذه العودة أن نصف الأموال المخصصة للفلسطينيين جرى تخصيصها تحت برامج التطبيع والسلام الزائف.

برامج الوكالة الأمريكية 2021 – 2024: عودة لبيع الوهم

تعمل الوكالة الأمريكية ضمن القطاعات والبرامج التالية: الانتعاش الاقتصادي والنمو، تمكين الشباب، الديمقراطية والحكم، المياه والصرف الصحي، الفئات السكانية الضعيفة، والمساعدة الإنسانية، وبناء السلام وحل النزاعات، وذلك بتقديم أكثر من 500 مليون دولار خلال أعوام 2021 – 2024 كدعم إجمالي للشعب الفلسطيني. ستعمل هذه الأنشطة على «تحسين» حياة الفلسطينيين من خلال النمو الاقتصادي والصحة وتمكين الشباب ودعم منظمات المجتمع المدني والمياه والصرف الصحي والمساعدات الإنسانية وأنشطة بناء السلام لوضع الأساس لحل الدولتين.¹² وقد بلغ التمويل الأمريكي خلال الأعوام ما بين 2021 – 2023 حوالي 299 مليون دولار، توزعت بقيمة 131 مليون دولار تقريباً خلال عام 2021، و57.5 مليون دولار خلال عام 2022، و111 مليون دولار لعام 2023. كما بلغ عدد الشركاء المحليين 1153 شريكاً يتلقون تمويلًا بقيمة 77 مليون دولار¹³ وذلك في مجال التنمية المستدامة.

خصصت الوكالة نصف المبلغ المرصود (500 مليون دولار) تقريباً، وبقيمة 250 مليون لبرنامج بناء السلام وحل النزاعات، هذا يوضح أهمية العودة لبيع وهم «السلام» مجدداً من قبل الإدارة الأمريكية، حيث تدير الوكالة برنامجين للتطبيع؛ برنامج صغير نسبياً يأتي في إطار برنامج المدارس

11 USAID Official Website: <https://n9.cl/8d4ak>.

12 Ibid.

13 "Localization – 5 ways USAID/ West Bank Gaza Supports Local Partners for a More Sustainable Impact," USAID (February 6, 2023).

Website: <https://n9.cl/8d4ak>.

والمستشفيات الأمريكية في الخارج، ويستهدف المدارس والمستشفيات في الضفة الغربية و«إسرائيل» بقيمة 7 مليون دولار أمريكي، والثاني كبير بقيمة 250 مليون دولار ولمدة خمس سنوات، وذلك في إطار صندوق نيتا لوي لشراكة الشرق الأوسط من أجل السلام (MEPPA) والذي أقره الكونغرس الأمريكي عام 2020 لتعزيز التعايش السلمي مع الاحتلال.¹⁴ حيث جرى تقديم 5 منح حتى الآن في إطار هذا الصندوق.

تدير منح صندوق نيتا لوي لشراكة الشرق الأوسط من أجل السلام، وكالتان أمريكيتان. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية (DFC)، حيث تدير الأخيرة مبادرة الاستثمار المشترك من أجل السلام، وهو موجه لدعم الجهات التي تدعم تنمية اقتصاد القطاع الخاص. فيما تدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية صندوق الشراكة من الناس إلى الناس من أجل السلام، حيث يدعم الصندوق الشراكات بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تعالج التحديات المشتركة للتنمية. وتحت هذا الصندوق تأتي مبادرتان؛ الأولى منح صندوق الشراكة من الناس إلى الناس من أجل السلام (PPF)، والذي؛ حتى شهر أيلول 2022، قام باستلام طلبات لتمويل مشاريع من 31 منظمة أمريكية، 111 مؤسسة «إسرائيلية»، 21 مؤسسة فلسطينية، و 3 مؤسسات دولية.¹⁵ ويتبين من الحجم الكبير للمؤسسات الإسرائيلية والأمريكية التي تقدمت للتمويل أهمية برامج التطبيع في إحياء عمل هذه المؤسسات وتنفيذ الأجندة الأمريكية، مقابل القلة النسبية للمؤسسات الفلسطينية التي تقدمت رغم كل الجهود للوصول للمؤسسات الفلسطينية، حد إدعاء التقرير نفسه، وهذا مؤشر لانتشار ثقافة مناهضة التطبيع بشكل واسع.

المبادرة الثانية فرص الأعمال الفلسطينية – «الإسرائيلية»: بناء جسور اقتصادية إقليمية (BREB).¹⁶ يعمل برنامج «BREB» الذي تبلغ تكلفته 87 مليون دولار- تنفذه شركة كيمونكس- وفق إدعاء الوكالة الأمريكية للتنمية «على التغلب على الحواجز بين القطاعين الخاصين الفلسطيني والإسرائيلي وتعزيز فرص البحوث الاقتصادية والتطبيقية المشتركة على المستويين الفردي والمؤسسي.»¹⁷ وبشكل محدد أكثر يسعى البرنامج إلى تسهيل 75 شراكة اقتصادية وبحثية بين مؤسسات فلسطينية وإسرائيلية وفي المنطقة، وكذلك زيادة الصادرات الفلسطينية بقيمة 350 مليون دولار، وتأسيس 25 برنامج تبادل تعليمي بما يشمل تقديم زمالات ل 1500 خريج/ة فلسطيني/ة بما في ذلك داخل مؤسسات إسرائيلية، إضافة لمشاريع للقطاع الخاص بقيمة 50 مليون دولار.¹⁸ لكن بناء الجسور الاقتصادية يعني تحديداً تطبيع علاقات رجال الأعمال الفلسطينيين مع الاحتلال والاعتراف بإجراءاته ومعاييره وقوانينه وقواعد لعبته، وحتى التأسيس لشراكات من الباطن مع رجال أعمال وشركات إسرائيلية، كما حدث في حالة بعض الشركات التكنولوجية الفلسطينية التي عملت على تطوير برمجيات أسلحة للاحتلال بعقود من الباطن!

14 USAID Official Website: <https://n9.cl/8d4ak>.

15 "The Nita M. Lowey Partnership for Peace Act Fiscal Year 2021 Report to Congress". Website: <https://n9.cl/ajci7>.

16 "Nita M. Lowey Middle East Partnership for Peace Act (MEPPA)" USAID. Website: <https://n9.cl/3kqzj9>.

17 "USAID Annual Spending to Support Palestinians and Peacebuilding Tops 150\$ Million" USAID (October 3, 2022). Website: <https://n9.cl/zplffe>

18 "The Nita M. Lowey Partnership for Peace Act Fiscal Year 2021 Report to Congress". Website: <https://n9.cl/ajci7>.

كما تدعم منح صندوق نيتا لوي MEPPA الخمس الجديدة وفق إهداء الوكالة الأمريكية للتنمية «منظمات المجتمع المدني التي تبني روابط بين الإسرائيليين والفلسطينيين من أجل مواجهة التحديات المشتركة وبناء روابط اقتصادية حاسمة بين الاقتصادين الإسرائيلي والفلسطيني».¹⁹ وقد جرى إعطاء منحة بقيمة 600 ألف دولار أمريكي لجمعية أصدقاء مركز إديث ولفسون الطبي «الإسرائيلي»، وذلك للعمل في مجال الصدمات!

جدول رقم (1): المنح تحت صندوق الشراكة من الناس إلى الناس من أجل السلام:²⁰

اسم البرنامج	اسم الجهة المنفذة	المدة الزمنية بالسنوات	المبلغ بالدولار
تنمية المرأة الريادية	منظمة شباب الغد ²¹	2026 – 2022	3.3 مليون
الإزدهار من خلال الشراكة	ميرسي كورب	2025 – 2022	2.2 مليون
الشراكة من أجل المنفعة المائية والأمن المائي	أيكوبيس الشرق الأوسط	2025 – 2022	3.3 مليون
تطوير الطب – الطب في خدمة السلام	مركز بيريس	2025 – 2022	2.21 مليون
بذور التكنولوجيا من أجل السلام	جمعية التفاح الإسرائيلية ²²	2025 – 2022	5 مليون
صنع السلام	مؤسسة ربوت الأمريكية ²³	2024 – 2022	1 مليون
مسرع الجيل القادم	مؤسسة جيلنا يتحدث ²⁴	2025 – 2022	4.5 مليون
مركز التمريض الفلسطيني – الإسرائيلي المتخصص	مشروع روزانا ²⁵	2025 – 2022	3.25 مليون
دعم الحياة المتقدمة في حالات الصدمات	جمعية أصدقاء مركز إديث ولفسون الطبي "الإسرائيلي"	2024 – 2022	600 ألف
المجموع			25.36 مليون

يظهر الجدول السابق جزءاً من منح صندوق الشراكة، وهي المنح المعلن عنها، ويظهر منها استفادة مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية، الأمريكية، والفلسطينية من برامج الوكالة الأمريكية للتطبيع، جزء منها موجه لقطاعات الصحة، تكنولوجيات المعلومات، الشباب والمرأة. أحد هذه الشراكات

19 "USAID Annual Spending to Support Palestinians".

20 USAID Official Website: <https://n9.cl/t1m5f>.

21 <https://tomorrowsyouth.org> للمزيد أنظر/ي:

22 <https://appleseeds.org.il/en/en-home> للمزيد أنظر/ي:

23 <https://reutusa.org> للمزيد أنظر/ي:

24 <https://www.ogspeaks.com/> للمزيد أنظر/ي:

25 <https://www.projectrozana.org> للمزيد أنظر/ي:

ساهمت بتوقيع الاتفاق الأخضر الأزرق Green Blue Deal ضمن مؤتمر الأطراف للمناخ في مصر عام 2022 للمشاركة بالمياه والطاقة المتجددة للتخفيف والتأقلم مع الآثار المناخية في المنطقة. وتدعي هذه الشركات العمل معاً لإيجاد حلول للتخفيف من آثار شح المياه في المنطقة، متناسية قيام الاحتلال بسرقة جزء من حصة الأردن من مياه نهر الأردن وتحويلها عبر الخط الناقل لتخصير النقب، وحرمان الفلسطينيين من الوصول إلى حقوقهم المائية.²⁶ هذه البرامج والشركات التي تأتي في إطار المساعدات للشعب الفلسطيني غالباً ما تساهم في إدامة الاحتلال وتطبيع سياساته عبر القبول بالأمر الواقع، والتماهي مع متطلبات التمويل الأمريكي.

جدول رقم (2): توزيع التمويل الأمريكي عبر سنوات 2021 – 2023 بما يشمل المبالغ والمؤسسات:

تمويل الوكالة الأمريكية USAID – 2021		
المؤسسة	القطاع	قيمة التمويل
جمعية الإغاثة الكاثوليكية	الصحة	6 مليون دولار
الهيئة الطبية الدولية	الصحة، الحماية	3.1 مليون دولار
ميرسي كور	مساعدات نقدية	2.4 مليون دولار
برنامج الغذاء العالمي	مساعدات غذائية	9 مليون دولار
تمويل وزارة الخارجية الأمريكية – 2021		
وكالة الغوث – الأونروا	قطاعات متعددة	90 مليون دولار
مجموع تمويل 2021		110.5 مليون دولار
تمويل الوكالة الأمريكية USAID – 2022		
اللجنة الأمريكية للاجئين	متابعة وتقييم	300 ألف دولار
جمعية الإغاثة الكاثوليكية	تعاقي اقتصادي ونظام سوق	5 مليون دولار
الهيئة الطبية الدولية	صحة، حماية، كوارث	5.1 مليون دولار
ميرسي كور	مساعدات نقدية	9 مليون
برنامج الغذاء العالمي	مساعدات غذائية ونقدية	5 مليون
تمويل وزارة الخارجية الأمريكية – 2022		
وكالة الغوث – الأونروا	قطاعات متعددة	33.1 مليون دولار
مجموع تمويل 2022		57.5 مليون دولار
تمويل الوكالة الأمريكية – 2023		
برنامج الغذاء العالمي	مساعدات غذائية ونقدية	5.4 مليون دولار
عدة شركاء	قطاعات متعددة	13.4 مليون دولار
تمويل وزارة الخارجية الأمريكية – 2023		
وكالة الغوث – الأونروا	قطاعات متعددة ومساعدات غذائية	92.1 مليون دولار
مجموع تمويل 2023 لغاية شهر أيلول		111.1 مليون دولار

*الجدول من تجميع الباحث من أوراق حقائق صادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

يظهر الجدول السابق أن تمويل الوكالة الأمريكية توجه بمعظمه لمؤسسات دولية حتى عام 2023، حيث جرى تمويل مجموعة من المؤسسات الفلسطينية كذلك، ورغم ذلك هناك منح فرعية لمؤسسات فلسطينية من خلال المؤسسات الدولية التي تلقت تمويلًا من الوكالة الأمريكية للتنمية. وساعدت سياسة الوكالة في عدم استخدام شعارها على المشاريع في ظل العداء الشعبي للإدارة الأمريكية المؤسسات الدولية والأمريكية والفلسطينية على حد سواء على إخفاء مصدر تمويلها الأمريكي.

القطاع الخاص الفلسطيني: رهين التطبيع والليبرالية الأمريكية

تعمل المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية (DFC)، وهي مؤسسة غير معروفة بالعمل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، على إدارة مبادرة الاستثمار المشترك من أجل السلام، والتي تأسست عام 2021، ولتنفيذ المبادرة «تستخدم مؤسسة تمويل التنمية منتجاتها لدعم الاستثمار الخاص الذي يشجع التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وزيادة التعاون الاقتصادي بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبين الفلسطينيين والأمريكيين، ويساهم في تحقيق تكامل أكبر للاقتصاد الفلسطيني في نظام الأعمال الدولي القائم على القواعد»²⁷

في أول عام لها (2021) قامت المؤسسة بتقديم 3.5 مليون دولار لمؤسسة الشرق الأوسط للاستثمار لتقديم ضمانات قروض مقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن مشروع تسهيل ضمان القروض²⁸، ويخضع كل المستفيدين/ات من القروض للفحص الأمني لضمان عدم تواجدهم على قوائم «الإرهاب» الأمريكية، الأمر الذي يعني أن القروض المقدمة للشركات الفلسطينية الصغيرة والكبيرة سرعان ما تسييس من ناحية نزع أي توجهات وطنية، وكذلك فهي مناسبة لتوجهات السوق الليبرالية التي تعظم الربح على حساب المجتمع.

تقرير المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية يعدد «الإنجازات» في مجال عقد الاجتماعات والمؤتمرات بين رجال الأعمال الفلسطينيين والإسرائيليين، والترويج للتعاون الاقتصادي المشترك، ولا يذكر التقرير استغلال الاحتلال للموارد الفلسطينية، والحواجز التي تقطع أوصال الضفة الغربية، والحصار الخانق على قطاع غزة، وتكتفي بتقديم نموذج تجاري يديم تبعية الفلسطينيين للاحتلال.

قامت المؤسسة الأمريكية لتمويل التنمية الدولية خلال الفترة ما بين أيلول 2022 – تشرين أول 2023 بالموافقة على مشروعين: المشروع الأول قرض بقيمة 10 مليون دولار لشركة ريتزلخدمات التأجير التمويلي²⁹ في إطار دعم تأجير السيارات الكهربائية وتأسيس بنية تحتية لشحن السيارات في الضفة الغربية، و55.75 مليون دولار محفظة ضمان قروض لبنك فلسطين موجهة للمشاريع الاقتصادية المتوسطة³⁰.

27 "Joint Investment for Peace Initiative Annual Report Fiscal Year 2022" U.S International Development Finance Corporation (2022).

Website: <https://n9.cl/3b1lb>.

28 "Joint Investment for Peace Initiative Annual Report Fiscal Year 2021" U.S International Development Finance Corporation (2021).

Website: <https://n9.cl/pvl4j>.

الموقع الرسمي لشركة ريتزلتأجير السيارات، أنظر/ي: <https://n9.cl/pwrtc>.

29

30 "Joint Investment for Peace Initiative Annual Report Fiscal Year 2023" U.S International Development Finance (2023). Website: <https://n9.cl/1wep2d>.

يهزأ التمويل الأمريكي باستمرار بالحقوق الفلسطينية المشروعة، ورغم ادعاءاته المستمرة بدعم «حل الدولتين» إلا أن الدعم الحقيقي الذي يقدمه هو لاستمرار دولة الاحتلال وجرائمها المستمرة منذ أكثر من سبعة عقود تجاه الفلسطينيين، ولتبرير ذلك تورط عدد كبير من المؤسسات والشركات الفلسطينية الساعية فقط إلى تحصيل الأموال، وبناء العلاقات «الدافئة» مع الأمريكيين في عدد كبير من الشركات والمشاريع التي تعمل ضد مصالح الشعب الفلسطيني، بما فيها تلك التي تشمل التطبيع مع مؤسسات «إسرائيلية»، فلا بأس بالتطبيع الأمريكي – «الإسرائيلي» طالما يحافظ على مناصب ورواتب مدراء وموظفي هذه المؤسسات والشركات، وحتى لو تضمنت اتهام وتصنيف النضال الفلسطيني بأنه «إرهاب»!

التمويل الجديد: تمويل حرب الإبادة الجماعية

سُميت حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة بالحرب الكاشفة، لأنها كشفت حقيقة الغرب وأجندة حقوق الإنسان التي يتبناها، إذ أوضحت بشكل لا يقبل التفسير أن أجندة حقوق الإنسان يكال لها بمكيا لين، مكيا ل حقوقي للغرب، ومكيا ل وحشي لدول الجنوب بما فيها فلسطين. إذ عندما تتعرض المصالح الاستعمارية لأي دولة من دول الغرب سرعان ما يتم تحييد المؤسسات الأممية وكافة المعاهدات والمواثيق الدولية، ويتم الدوس على حقوق الإنسان لحماية المصالح الاستعمارية لهذه الدولة.

قدمت الإدارة الأمريكية حتى الآن مبالغ تزيد عن 16.5 مليار دولار (2 مليار دولار أسلحة وصواريخ³¹، و14.5 مليار دولار كجزء من تمويل أوسع لأوكرانيا وتايوان) خلال حرب الإبادة الجماعية إضافة للتمويل الأمريكي السنوي لدولة الاحتلال، وهذا المبلغ الذي قدم خلال شهر قليلة يزيد عن ميزانية الحكومة الفلسطينية لثلاث سنوات، ومقارنة مبلغ 16.5 مليار دولار خلال أشهر قليلة بحوالي 14 مليار دولار أمريكي قدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتمويل وكالة الغوث والسلطة الفلسطينية منذ عام 1950 وحتى عام 2018 أي ما يزيد عن 68 عاماً، يكشف بوضوح أن التمويل الأمريكي جاء دوماً لفلسطين في إطار دعم «إسرائيل» لا أكثر ولا أقل، كان المثال واضحاً كالشمس حينما مولت الإدارة الأمريكية «تحسين» حياة الفلسطينيين عبر تطوير وتحسين حواجز الاحتلال ومنها حاجز قلنديا³²!

التمويل الأمريكي للاحتلال يغطي تقريباً كافة تكاليف جيش الاحتلال في ارتكاب حرب الإبادة الجماعية، عدا عن شحنات الأسلحة والمعدات الحربية التي جرى نقلها جواً وبحراً لدولة الاحتلال لتمكينها من ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة. وفي نفس الوقت الذي يتم فيه تدمير قطاع

31 "Biden and Congress Craft 2\$ Billion Aid Package as Israel Vows to "Crush" Hamas" TIME (2023). Website: <https://n9.ci/24nc06>.

32 Omar Salamanca, When Settler Colonialism Becomes 'Development': 'Fabric of Life' Roads and the Spatialities of Development in the Palestinian West Bank (Birzeit: Center for Development Studies – Birzeit University).

غزة بأكمله بأيدي الاحتلال وأسلحة أمريكية، هناك من ما يزال يحمل لوغو وكالة التنمية الأمريكية ويدّعي أنها تفعل خيراً للفلسطينيين!

فيما تعهدت الإدارة الأمريكية بتقديم 121 مليون دولار للمساعدة الإنسانية لعام 2023 – 2024، وذلك بعد أحداث السابع من تشرين أول/ أكتوبر، ويتضمن المبلغ الثاني وهو 21 مليون دولار بناء مستشفى ميداني يدار من قبل منظمة غير حكومية في قطاع غزة³³، إضافة لإسقاط جوي للطرود الغذائية من الجو تحديداً لمناطق شمال غزة، الأمر الذي عني أن الولايات المتحدة تمول بشكل كبير قتل الفلسطينيين وبشكل قليل جداً علاجهم وغذاءهم الناتج عن مشاركتهم في حرب الإبادة ذاتها!

خاتمة

القتل المباشر وغير المباشر للفلسطينيين، ودعم جهود جيش الاحتلال في ارتكاب الإبادة الجماعية للفلسطينيين عبر توفير جسر جوي، نقل حتى الآن أكثر من 100 شحنة أسلحة تحوي ذخائر وقنابل وصواريخ لطائرات الألف³⁴، واستخدام الفيتو في مجلس الأمن ضد قرارات وقف إطلاق النار، وما بين إسقاط مساعدات تافهة وتمويل للمؤسسات الفلسطينية في مسعى لعزلها وتحبيدها عن الجهود الوطنية للتحرر، وبناء «نخب» قطاع خاص متربحة، ومتواطئة في التطبيع مع الاحتلال حتى في خضم حرب الإبادة الجماعية المرتكبة ضد كامل الفلسطينيين في قطاع غزة! هذه هي ثمرة الجهود الأمريكية في فلسطين، ورغم ذلك هناك من ما يزال يحاول تبرير العمل مع الأمريكيين على أنه «خدمة» للمجتمع، وليس كونه خدمة لاستمرار رواتب المؤسسات والشركات المتورطة، بما فيها الأجهزة الأمنية التي تتلقى دعماً وتمويلاً أمريكياً غير منقطع.

يتطلب هذا، ومجدداً، العمل على عزل كافة المشاريع الأمريكية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، من خلالها منعها من إحداث أي عمل جدي، لأنه يساهم في تقويض المساعي الفلسطينية التحررية، وذلك من خلال عزل المشاريع المنفذة من قبل الشركات الفلسطينية والأمريكية، والشركات الفلسطينية وإفشالها، ومقاطعة أي نشاطات أو مبادرات تابعة لها، والعمل باستمرار على توعية المجتمع الفلسطينية بخطورة هذه المشاريع، حتى لو نفذت تحت شعارات براقية.

كما يتطلب أخذ موقف أكثر جدية ووضوح من قبل المؤسسات الأهلية الفلسطينية لمحاربة ومقاطعة هذه المشاريع، ووضع قائمة سوداء لكل هذه المشاريع ومسؤوليها، ونشرها وتحديثها باستمرار، بما يوضح تواطؤ مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية والإدارة الأمريكية من ورائها في دماء الفلسطينيين الزكية في قطاع غزة والضفة الغربية، ويحصر هذه المؤسسات والعاملين فيها في زاوية المقاطعة الشعبية وصولاً إلى إغلاق هذه المشاريع.